[218] الظاهر منها فعلية الفسق حين الاكرام لا حين النطق بالجملة. 2 - إن لازم هذا القول كون قلنا زيد قائم أمس وكان زيد قائما مجازا، لعدم التلبس حال النطق مع أنه حقيقة بلا ريب عندهم. وأما المعنى الثاني: وهو أن المراد بالحال حال الجري والنسبة، أي حال انتساب المحمول للموضوع، سواءا تقدم عليه النطق أم تأخر أم قارن، فظاهره أن البحث في المشتق بحث في مرحلة التطبيق والاسناد لا بحث في المدلول الافرادي للمشتق، أي أنه بعد الفراغ عن المفهوم المتبادر من لفظ المشتق بما هو لفظ نبحث في صدقه وتطبيقه على الموضوع، فنقول: هل يشترط في صدقه على الموضوع تلبسه بالمبدأ حال النسبة والاسناد أم يصح صدقه عليه بمجرد تلبسه به في الزمان السابق وإن لم يكن متلبسا به فعلا، إذن فعلى هذا القول لا يكون البحث بحثا لغويا حول مدلول لفظ المشتق بل هو بحث متعلق بمقام الاسناد والنسبة. وأما المعنى الثالث: وهو المختار عندنا، فمحصله: أن البحث في المقام بحث لغوي حول مدلول لفظ المشتق وأن هذا المدلول في حد ذاته هل هو واسع شامل لحين وجود المبدأ خارجا وحين انقضائه أو ضيق خاص بحين تحقق المبدأ بغض النظر عن عالم الاسناد، فسواءا كان هناك جملة وإسناد أم لم يكن فإن البحث متصور في لفظ المشتق بلحاظ مدلوله الافرادي. وعلى هذا المعنى فلا نحتاج لاضافة قيد الحال للبحث أصلا، فنقول: هل أن لفظ المشتق ظاهر في المتلبس أم الاعم منه، من دون داعي لاضافة قيد الحال مادام المراد منه هو نفس التلبس، بخلاف المعاني الاخر للفظ الحال فإننا بناءا عليها نحتاج لاضافة قيد الحال، لاختلافها معنى عن معنى التلبس، وبيان هذا البحث بصورة أوضح وأعمق يعتمد على البحث الآتي.